على المراد ، كقول الفرزدق :

وَما مِثْلُهُ في النّاسِ إلا مُمَلَّكًا أبو أمِّهِ حَيٌّ أبوهُ يُقارِبُه

فقوله (حي) يحتمل القبيلة ويحتمل الحيّ ، وهذا الاشتراك مذموم قبيح . وقد يكون مليحًا كقوله يُشبِّب :

لَعَمْري لَقَدْ حَبَّبْتِ كُلَّ قَصيـرَةٍ إلَيَّ وَما يَدْري بِذاكَ القَصائِرُ

عَنَيْتُ قَصيراتِ الحِجالِ وَلَمْ أُرِدْ قِصارَ الخُطا شرُّ النِّساءِ البَحاتِرُ

فعندما أحس بالاشتراك نفاه وأعرب عن معناه الذي نحا إليه .

والثالث : وهو من غير المشترك اللفظي ، وإنما يُقْصَد به تلك الألفاظ المتداوَلَة ، التي يشترك الناسُ في استعمالها دون خصوصية معيَّنة [١] .

ويروي ابنُ رشيق أيضًا عن الرُّمّاني أن أسباب الإشكال ثلاثة : التغيير عن الأغلب كالتقديم والتأخير وما أشبهه ، وسلوك الطريق الأبعد ، وإيقاع المشْتَرَك ، وكل ذلك قد اجتمع في بيت الفرزدق السابق « فالتغيير عن الأغلب ، سوء الترتيب ؛ لأن التقدير : « وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملَّكًا أبو أمه أبوه) يريد المملَّك هشام بن عبد الملك ، والممدوح هو إبراهيم ابن هشام ، خال هشام بن عبد الملك . وأما سلوك الطريق الأبعد فقوله : (أبو أمه أبوه) وكان يجزئه أن يقول (خاله) . وأما المشترك فقوله : (حي يقاربه) لأنها لفظة تشترك فيها القبيلة والحي .» [٢]

ويبدو أن مفهوم (المشترك) هنا يتصل بالعلاقة السِّياقية ودورها في ربط

---

(١) ابن رشيق : العمدة ، ج ٢ ، ص ٧٨ . (٢) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٠٦ .